مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

Enki Foundation for Studies and Research

اتفاقية المياه بين بغداد وأنقرة لعام 2025

تقدير موقف

د. رائد فاضل محمد الحسني

باحث ومطور احصائي، خبير في مجال القوة الناعمة، عضو اللجنة الاجتماعية - مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

أولاً- السياق والدوافع:

تأتي اتفاقية المياه لعام 2025 بين بغداد وأنقرة في سياق إقليمي معقد يتسم بتزايد الضغوط المائية على العراق نتيجة عوامل داخلية وخارجية متشابكة. فمن جهة، يواجه العراق انخفاضًا مستمرًا في منسوب المياه نتيجةً لتغير المناخ، وتناقص هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، مما أدى إلى تفاقم الجفاف والتصحر وتدهور الإنتاج الزراعي. ومن جهة أخرى، تتأثر حصة العراق المائية بسياسات دول المنبع، وفي مقدمتها تركيا، التي شيدت العديد من السدود والمشاريع على نهري دجلة والفرات خلال العقود القليلة الماضية، مما قلل من تدفق المياه إلى الأراضي العراقية. في هذا السياق، وُقعت اتفاقية التعاون المائي بين العراق وتركيا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥. وهي الأولى من نوعها بعد عقود من التوتر والركود بين الجانبين بشأن هذه القضية الحساسة. وتهدف الاتفاقية إلى إرساء إطار عملي لإدارة الموارد المائية المشتركة، وتحديد آليات إطلاق المياه وضمان تدفقها المنتظم، وتوفير التعاون الفني في تطوير البنية التحتية المائية للعراق. نبع هذا التفاهم من رغبة العراق في الحصول على التزامات تركية واضحة تضمن حدًا أدنى من إطلاقات المياه الكافية لتلبية الاحتياجات الزراعية والإنسانية، نظرًا للانخفاض الحاد في احتياطيات المياه الوطنية. من المنظور التركي، تبدو دوافع الاتفاقية متعددة الجوانب. تسعى تركيا إلى تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال الاستفادة من خبرتها الفنية في إدارة السدود ومشاريع المياه داخل العراق، مما يعزز مصالحها الاقتصادية والسياسية. كما تتوقع أنقرة أن

يكون التعاون في مجال المياه بمثابة بوابة لتوسيع علاقات التجارة والاستثمار مع بغداد، لا سيما وأن الاتفاقية تتضمن أحكامًا اقتصادية مصاحبة، مثل زيادة حجم التجارة والتنازل عن بعض الالتزامات المالية.

ثانيًا- المزايا والعيوب:

تُعتبر اتفاقية 2025 خطوةً مهمةً في العلاقات العراقية التركية، إذ نجحت في تحويل التفاهمات الشفهية والاتصالات المتقطعة إلى وثيقة رسمية بآليات تنفيذ واضحة. تُمثل هذه الخطوة تحولًا في العلاقات من مرحلة الشك والمناورات السياسية إلى مرحلة التنسيق الفني، مما يتيح للعراق فرصةً جديدةً للحصول على كميات مياه إضافية، لا سيما بعد إعلان تركيا عن نيتها إطلاق مليار متر مكعب قريبًا. كما يُتوقع أن تُسهم الاتفاقية في إدخال الخبرة الفنية التركية في مشاريع الري العراقية، مما يُساعد في تحديث أنظمة توزيع المياه، ومعالجة التلوث، وإعادة تأهيل شبكات الري القديمة.

مع ذلك، لا تُخفي هذه المزايا المخاوف التي أثارها العديد من الخبراء والسياسيين بشأن محتوى الاتفاقية وآليات تنفيذها. يرى البعض أن الوثيقة عامة جدًا وغير مُلزمة بما يكفي، إذ تفتقر إلى ضمانات قانونية واضحة تُلزم تركيا بالالتزام بكميات مياه مُحددة على مدار العام. يخشى البعض من أن إشراك تركيا في إدارة بعض المشاريع داخل العراق قد يُمسّ جزئيًا بسيادة العراق المائية، لا سيما في ظلّ الحديث عن فترات إدارة تركية مؤقتة تمتدّ لعدة سنوات. كما يُخشى من أن يُضعف الاعتماد المتزايد على الدعم الفني التركي القدرات الوطنية العراقية على المدى البعيد، تاركًا البلاد في حالة اعتماد دائم في منطقة استراتيجية مرتبطة بالأمن الغذائي والاقتصادي.

ثالثًا- التحديات والمخاطر:

تواجه الاتفاقية تحديات عدة قد تعيق تحقيق أهدافها. أولها غياب آليات تنفيذ دقيقة وملزمة. إذ لا تزال الاتفاقية تتطلب جداول زمنية واضحة ومؤشرات رصد دقيقة تتيح التقييم المستمر لالتزام الأطراف. علاوة على ذلك، يُشكل ضعف القدرات

المؤسسية والتقنية للعراق عائقًا أمام الإدارة الفعالة للموارد المتاحة. ويعاني قطاع المياه من تهالك البنية التحتية وأنظمة الري التقليدية التي تستهلك كميات هائلة من المياه دون عائد ملموس يُذكر.

إضافةً إلى ذلك، يفرض تغير المناخ نفسه كعامل ضغط لا يمكن إنكاره، إذ تؤثر موجات الجفاف المتكررة والارتفاع المستمر في درجات الحرارة على حجم الموارد المائية المتاحة، مما يجعل أي اتفاقية عرضة للتقلبات البيئية والمناخية الخارجة عن سيطرة الأطراف. كما يحمل البعد السياسي للاتفاقية مخاطر. ويخشى بعض المراقبين من أن تستخدم تركيا هذه القضية كورقة ضغط في علاقاتها المستقبلية مع العراق، لا سيما في ظل هشاشة موقفه التفاوضي ومحدودية أدوات الضغط المضاد لديه. من ناحية أخرى، يُشكّل غياب التوافق الداخلي في العراق حول تفاصيل الاتفاقية تحديًا إضافيًا، إذ أبدت بعض الهيئات البرلمانية والإدارية تحفظاتها على بنودها، مطالبةً بمزيد من الشفافية ومشاركة المؤسسات المحلية في عملية التنفيذ والمراقبة. علاوة على ذلك، ثمة خطرٌ من أن يُقوّض أي تحول في المشهد السياسي أو الأمني بين البلدين الاتفاقية أو يُؤدي إلى إعادة تفسيرها بما يتماشى مع توازن القوى الجديد.

رابعًا- الخاتمة:

يمكن القول إن اتفاقية المياه لعام 2025 بين بغداد وأنقرة تُمثل تطورًا هامًا في العلاقات المائية بين البلدين، وتُمثل في الوقت نفسه اختبارًا لقدرة الطرفين على ترجمة الخطاب الدبلوماسي إلى التزام عملي مستدام. تُتيح هذه الاتفاقية فرصًا حقيقية لمعالجة أزمة المياه في العراق، إلا أنها تُلقي أيضًا بمسؤوليات جسيمة على عاتق البلاد فيما يتعلق بتطوير مؤسساتها التقنية وتعزيز استقلالها المائي.

من منظور أكاديمي وتحليلي، يعتمد نجاح الاتفاقية على الإرادة السياسية لتنفيذها، وقدرة العراق على الاستفادة من بنودها لبناء قدراته الذاتية بدلًا من تعميق اعتماده على الدعم الخارجي. علاوة على ذلك، ينبغي ربط الاتفاقية بخطة وطنية شاملة لإدارة الموارد المائية، تتضمن إصلاح شبكات الري، ومكافحة الهدر والتلوث، وتعزيز الزراعة الموفرة للمياه. والأهم من ذلك، يجب مراعاة الأبعاد الاجتماعية

والبيئية، بما يضمن مساهمة سياسات إدارة المياه في حماية الأهوار والنظم البيئية التي تُمثل التراث الطبيعي والثقافي للعراق. هذه الاتفاقية ليست غايةً بحد ذاتها، بل هي خطوةٌ في مسيرةٍ طويلةٍ نحو تحقيق الأمن المائي. وستُقاس فعاليتها بقدرتها على تحسين الوضع المائي للمواطنين العراقيين في السنوات القادمة، لا بالشعارات والوعود السياسية.